القسم الخامس :

فرنسا ومستعمراتها

ما بين الاتحادين الفرنسي والسوفييتي

للأستاذ أحمد رمزي بك

ما كنت أعتقد حينما كتبت الكلمة الثالثة عن الاستعمار الفرنسي والتي أشرت فيها إلى ثلاث هيئات اتحادية تقف أمام الأمم الإسلامية وحريتها أن تبرز المتناقضات بهذه السرعة ، فقد وضعت الاتحاد الهندوكي بجوار الاتحاد الفرنسي والاتحاد السوفييتي وقلت عنها إن كلا منها يعطي لنفسه مظهر حركة تقدمية يصبغها بصبغة التحرر ويريد أن يقنع الضمير العالمي أن الاتحاد هو وليد إرادة شعبية ، وأنه في مصلحة الأمم والشعوب الداخلة فيه ، ويعلم القائمون بأمر كل منها أن هذا بعيد عن الحقيقة بعداً تاماً ، ولذلك سيكون كفاح الأمم الإسلامية في طريق الاستقلال والتخلص من هذه السيطرة الاتحادية المفروضة عليهم شديداً في الهند والغرب ، قاسياً جداً في أواسط آسيا : ولكني مؤمن وواثق بأنهم سيتغلبون لا لأن الحق معهم وكفى ، بل لأن قوانين الكون اللازمة لطبيعة الأشياء وتجارب التاريخ معهم ، وستذهب قوات الطغيان التي تستعبد المسلمين أو تحاول ذلك هباء منثوراً وتندك صروح بنيت على تضليل الناس .

ومن قبيل هذه الثورة القائمة علينا ، البرقية التي جاءت بأن البنديت نهرو يحذر الأمم العربية ويقول « إننا لن نعترف باستقلال أية دولة تقام في الهند ، وسنعتبر الاعتراف من أية دولة أجنبية بهذا الاستقلال عملا لا ينطوي على الصداقة » .

وفي بعض ما ورد بالجرائد المصرية مقال عنوانه « الباكستان خير أم شر » ويقول بأن استقلال المسلمين في الهند يتعارض مع العالمية التي هي من مظاهر الكون . ونحن لا نعارض هذه العالمية ولكننا نفرض استقلال البلاد الإسلامية كشرط أساسي للتعاون الاقليمي ثم التعاون العالمي والا تعرضت الجماعات الإسلامية للزوال وضاعت شخصيتها وانهد كيانها .

وأعود إلى فرنسا وأمبراطوريتها ، وما تنويه من فرض الاتحاد والإدماج على شعوب المروبة والإسلام ، بعد أن رأينا رجال الفكر يسبقون التاريخ في هذه الناحية ويرسمون خطط السيطرة والغلبة ، فقد ذكرنا فيما تقدم إشارة عن مؤتمر برازافيل الاستعماري الذي عقد بإفريقيا عام ١٩٤٤ ، وجمع أساطين الاستعمار ودهاته واستعرض برامج المستقبل ، وأشار بتأكيد سياسة الاتحاد بين فرنسا وما تملكه من الأراضي الواسعة في إفريقيا وآسيا وصهرها في كتلة واحدة .

ويهمنا أن نتتبع المسائل العامة التي دارت المناقشات حولها فقد برزت هناك فكرتان : فكرة التعاون ، وفكرة الإدماج ، ولكل من الفكرتين أنصار وخصوم .

ومعنى التعاون إعطاء الأمم أو الأقاليم شيئاً من الحرية والحكم الذاتي بالتدريج ، ثم دعوتها إلى التعاون مع الدولة صاحبة السيادة في نطاق اقتصادي كما هو الحال في بعض المستعمرات البريطانية . ومعنى الإدماج أن تفرض على الشعوب المحكومة أنواع من الارهاب والترغيب تنتهي إلى إيجاد شعور يقول بأن مصلحة المجموع أن يندمج مع الأمة الحاكمة في جنسية واحدة .

ويقول خصوم التعاون إنه في النهاية يؤدي مع الزمن إلى حياة الدومنيون الاستقلالية ، وهذا لا يتفق مع المنطق الفرنسي الذي يميل إلى المركزية ولا يسلم بتوزيع السلطات ، وفي النهاية يعرض الكيان الإمبراطوري إلى الانهيار .

ويقول منتقدو الإدماج ، إذا سرنا خطوات كبيرة في سبيل ذلك وتكلم خمسون مليوناً لغتنا وأخذوا بثقافتنا ودخلوا مجالسنا النيابية وحصلوا على حقوق المواطنين وضمنا مستقبلنا بين أيدي ناخبين أجانب من شعوب ملونة منحطة ، وقد تغمرنا موجات فكرية وثورية لا نقدر على كبحها ، أو قد تتحالف هذه العناصر مع عوامل الهدم الفرنسية وتعمل مع أحزاب اليسار لتفرض إرادتها ؛ حينئذ يفلت الزمام من الأيدي الفرنسية الرشيدة العاقلة وتعرض حياة الأمة إلى أخطار جسيمة .

خرج مؤتمر برازافيل إلى الأخذ بحل وسط يجمع بين التعاون والإدماج : فسياسة التعليم بنيت على إدماج الشعوب في الثقافة الفرنسية ، إذن يجب أن تشتد هذه السياسة التعليمية وأن يكون هدفها إضعاف اللغات القومية وخصوصاً اللغة العربية . وفي المستعمرات الإفريقية تقرر منع التبشير باللغات القومية وجعل

تدريس قواعد الدين الكاثوليكي باللغة الفرنسية .

ولن أطيل على القارىء سرد بقية القرارات فهي مطبوعة إذ ماذا يهمنا من أمر البلديات وطريقة انتخاب المجالس العامة بالمستعمرات وزيادة سلطة الحكام والتصديق على الميزانيات والقروض ، ما دامت السيطرة المركزية لوزير المستعمرات قائمة ومادامت سياسة المؤتمر ترمي إلى تأكيد السيادة الفرنسية وتثبيت الرأي النهائي للجاليات الأوروبية في مستقبل المستعمرة ، وجعل الكلمة العليا للكولون الفرنسي باعتباره ممثلا للأمة الحاكمة صاحبة الأمر والنهي والسيادة .

فالسياسة التعليمية اتجهت اتجاهاً إدماجياً مسترشدة بالنظم الروسية التي تستعين بالمدرسة على إخراج جيل من الناس يؤمن بالثورة وتعاليمها ، كذلك المعلم الفرنسي من واجبه أن يفرض لغته ليخرج طائفة تفكر فرنسياً وتنطق بلسان فرنسي وتؤمن بعظمة وأهمية الحصول على الجنسية الفرنسية والافتخار بأن الفرد الأسود هو فرنسي أسود ، وأن اللون لا يمنع أنه من سلالة الغاليين سكان فرنسا الأصليين وهذا نهاية مايصل إليه الغرور الاستعماري

ولكن سياسة الإدماج تواجه الشعوب الإسلامية ، والإسلام والعروبة في عالم الاستعمار وباء يصعب مواجهته ، ويستعصي التخلص منه ، فهو راسخ في عقول ملايين من الناس وهو كالنار تحت الرماد ، وقد أمضى الاستعمار مع الإسلام عشرات السنين وكلما خيل إلى المستعمرين أنهم قضوا مشاكله وقضوا عليه ، برزت لهم الأدلة على أنهم ما زالوا بعيدين عن زمن القضاء على حيويته ، وأنهم على ما أوتوا من قوة البطش وسعة السلطان ، أعجز من أن يكسبوا أمامه المعركة النهائية والقول الفصل .

من هنا فكرت فرنسا في إيجاد مركز دائم للشؤون الإسلامية عدينة الجزائر وأطلقت على هذه الإدارة : وزارة تنسيق الشئون الإسلامية . والملاحظ أن الاصطلاح الفرنسي يعتبر المسلمين كطائفة مهما كان عددهم كبيراً أي أن هؤلاء الناس لا يكونون أمة من الأمم وليس لهم وطن ولارابطة مع الأرض التي يعيشون عليها : فهم رعايانا المسلمون ، وهم مسلمون وكفى ، وهذا رأيهم وهو خطير في نظري .

وتولى هذا المنصب في الجزائر صديقنا الجنرال كاترو وهو الذي عرفناه في سوريا ولبنان مندوباً سامياً ، ولمسنا في شخصه اجتماع القائد والسياسي معاً ، وبرهن على أنه صاحب عزيمة ودهاء وفكر ومقدرة ، وهو يتظاهر بأنه صديق للاسلام والمسلمين وأنه يعطف على أمانيهم المشروعة ويدفع الظلم عنهم ، وبمثل في الوقت الحاضر فرنسا بموسكو عاصمة السوفييت ، قلت دائماً إن رجلا له مزايا كاترو وإلمامه وفهمه لشؤون الدنيا ودرايته بمشاكل الاستعمار لايترك الوقت يمر أمامه من غير أن يشغله ببحث شؤون الإسلام في روسيا . نعم قد يكون اختياره كسفير لبلاده من قبيل الإبعاد السياسي في وقت ترفض العقلية الفرنسية وضع العسكريين في الصف الأول ، ولكن لكاترو منزلته ورأيه وشخصيته . وللاتحاد السوفييتي سياسة مرسومة تجاه المسلمين ، حقيقة إن الناس قلما يتعرضون لها ، ولكن أعين الاستعمار لا تغفل عنها ، لأن روسيا في توسعها وانتشار نفوذها واجهت المسلمين كما واجهت فرنسا الإسلام من قبل ومن بعد .

ولكن تجارب روسيا مع المسلمين غير تجارب فرنسا ، فالأخيرة تحيا تحت سلطان الحروب الصليبية وتقاليدها إلى اليوم وهي حروب اشترك فيها غيرها من الشعوب وكانت نهايتها محزنة لأن السيوف التي انتصرت هي سيوف المسلمين ، ومع هذا تقلب الكتب الفرنسية الحقائق وتجعل من الهزائم الفرنسية مفخرة للشعب ودوافع للعمل والجهاد ضد المسلمين .

أما روسيا فقد عاشت قروناً محكومة بالمسلمين ولاقت منهم شدة وعنتاً ، وبين الكنيسة البيزنطية والمسلمين عراك طويل ، ولم تبدأ حملات روسيا بمجد ضد الأراضي التي يسكنها المسلمون إلا في عهد كاترين الثانية ، إذ دخلت أقاليم إسلامية كبيرة تحت حكمها ، وكانت أساليب الحكم الروسية سهلة واضحة : ذبح المسلمين وتشتيتهم أو تركهم إذا قبلوا الدخول في المسيحية ، ولقد دخل ملايين منهم في الجنسية والديانة ، ومن بقي محتفظاً بديانته سراً أعلن إسلامه بعد ثورة ١٩٠٥ و ١٩١٧ .

ولما اتسع ملك الروس في آسيا الوسطى وقفقاسيا أخذوا يفكرون في إيجاد سياسة إسلامية ، وأخذوا يقلدون الدول الاستعمارية الغربية ، ولكن ثورة البلاشفة قضت على القيصرية وأعلنت حقوق الشعوب وحريتها وسمحت للمسلمين بإقامة شعائرهم الدينية بعد أن كانوا محرومين منها ، ثم عادت فأعلنت الحرب على الأديان كلها ، وكان من الطبيعي أن يحارب الإسلام كغيره وهو قوة عالية ثورية شأنه شأن الحركة الشيوعية إذ يحمل كل منهما لواء العالمية ، وتفنى فيه القوميات والعنصريات والطائفية . فالشيوعية

تحارل التغلب على الإسلام فى الجهات التى سادفيها ، ولها أساليبها الخاصة فى هذا المضمار ، التى جاءت نتيجة للتجارب التى بدأها لينين فى سياسة التقارب مع الأمم المغلوبة فى ١٩٢٠ و ١٩٢٢ ثم انتهت إلى تحطيم الجمهوريات الوطنية وفرض الأنظمة الشيوعية والدخول فى سياسة اتحادية تخضع أراضى السوفييت كلها لسلطة موسكو المباشرة .

وكان أن واجه الشيوعيون مشكلة حكم إمبراطورية استعمارية تحت نظام جمهورى اشتراكى وخطوا فى السنوات الماضية خطوات جبارة فى طريق استغلال واستثمار أراضى البلاد الإسلامية باسم جديد وأنظمة جديدة ، وفرنسا من ناحيتها تحكم ملايين من الشعوب اللونة والأمم الإسلامية وتحاول أن تحتفظ بسيادة الجمهورية المركزية على أقاليم شاسعة : فهما تلتقيان فى معالجة مشاكل متشابهة تلتقى عند هدف واحد هو المحافظة على وحدة إمبراطورية استعمارية بأى ثمن .

وإذا سرنا فى المقارنة من الناحية الداخلية نجد أن فرنسا تحكم بلاداً لها شخصية أو شبه سيادة مثل مراكش وتونس وبعض أقاليم الهند الصينية ، ولديها بقاع يحكمها أمراء وسلاطين بإفريقيا ، أما الاتحاد السوفييتى فبعد أن حطم ممالك بخارى وخوارزم[1] وحكم الاقطاعيين الذين عاشوا تحت ظلال القيصرية ، عاد فأنشأ جمهوريات ذات سيادة إسمية فى أذربيجان وتركستان وأزبكستان وتاجيكستان والقرغيز ، وأعطى لأقاليم أخرى نظام الحكم الذاتى مثل الداغستان وبشكيريا وغيرها .

وهذه الأقاليم التى عددناها إسلامية وأهلها مسلمون ومعظم أقاليم الإمبراطورية الفرنسية أو أهمها من بلاد الإسلام ويسكنها المسلمون ، ولذلك يحلو لرجال فرنسا أن يقولوا عن بلادهم إنها دولة إسلامية كبرى ، والسوفييت وإن كانوا لا يقرون بالأديان ، فأنهم مع ذلك على اتفاق مع الاستعمار الفرنسى فى مواجهة المسألة الإسلامية باعتبارها معضلة تتطلب الحل ولها مشاكلها ومتاعبها ومضاعفاتها ولذلك تحتاج إلى دراسة وبحث ، ولهذه سياسة خالصة بها : أى أن للاسلام سياسة مرسومة فى كل من روسيا وفرنسا ترمى كل منهما إلى أهداف مختلفة ولكنهما تلتقيان فى نهاية واحدة وكلاهما يسير على منهج الإدماج ونقصد به صهر القوميات فى

(١) إمارة خيوة فى عصر القيصرية .

كتلة واحدة ، ولكن الاتحاد يسير على نمط خاص به ، فهو يفرض اللغة الروسية مع الفكرة الاشتراكية والفلسفة الماركسية ويقدمها فى قالب واحد ، وسار فى هذا أشواطاً حتى فى الجمهوريات المسيحية ، لأن حكومة الاتحاد قررت تشتيت مجلس السوفييت المحلى فى بلاد الكرج (جورجيا) لأنه عارض سياسة الاتحاد وقرر التمسك باللغة القومية وجعل لها المقام الأول فى التعليم وللروسية المقام الثانى ، ثم يتفق مع السياسة الفرنسية فى إحياء لغات اندثرت وثقافات اندرست حين يهاجم الوحدة الإسلامية فى آسيا الوسطى باسم الفن والتاريخ والثقافة[1] .

ويشبه هذا النشاط سياسة فرنسا فى التفرقة بين العرب والبربر حتى تظهر ثقافات متباينة فى كل رقعة ويفقد الإسلام تلك الوحدة التى اشتهر بها وعرفت عنه .

فلهذا وغيره يبدو الاتحاد السوفييتى فى أنظمته وكيانه كوحدة استعمارية تسيطر على أقطار المسلمين وتفرض عليهم حكماً خاصاً كأنموذج صالح لفرنسا يصح أن يحتذى فى أشياء . والفرنسيون أذكياء وأهل منطق ، يعرفون تماماً أن الأنظمة والدساتير لا تبنى الممالك وإنما القوة الدافعة هى التى تحميها : والقوة الدافعة فى أراضى السوفييت هى الحزب الشيوعى الذى يستند على قوته الثورية وأنه حزب عمالى ترتكز عليه الدولة وتخضع لمشيئته ويسيرها كما يشاء .

ولا تملك فرنسا هذه القوة المتصفة بالبطش والفتك ، إذ هى لا تزال تأخذ بأنظمة الدساتير الديموقراطية وتعدد الأحزاب ، وهناك مسائل أخرى تفترق عن السوفييت فيها ، أهمها أنها تحترم الملكية الفردية وتشجع الشركات والأفراد فى تولى الإنتاج الزراعى والصناعى ، بينما الاتحاد السوفييتى لا يعترف بالملكية للفرد وإنما يأخذ بالاشتراكية ويجعل حق الملكية للدولة أو يعترف بالملكية التعاونية ، وقد يلتقى النظامان فيما يخص الملكية بأراضى بعض المستعمرات ؛ إذ يحرم التشريع الفرنسى على الأهالى ملكية الأرض ويسمح بها لشركات الاستثمار وللمستعمرين البيض ، ولا نعرف مقدار حظ المسلمين فى المزارع التعاونية بالروسيا فقد تكون بأكملها فى أيدى الروس فهى لا تختلف إذن عن شركات الاستثمار الكبرى فى المستعمرات الفرنسية ، ولكن الثابت

(١) من أكبر وسائل محاربة القومية والإسلام محطة الإذاعة التى بأغانيها ولغتها العامية تتفق مع الاستعمار فى هذه الناحية

لدينا هو أن الأهالى المسلمين محرومون من حق الملكية فى جمهورياتهم فهم إذن كأهل المستعمرات الفرنسية السود فى هذه الناحية ولم يكن تطبيق النظام الاشتراكى أو التعاونى لصالحهم بل لتقوية الجاليات الروسية وزيادة إفقارهم وضرب الذلة والإملاق عليهم .

هذه نظرات أولية تمكننا من تلمس بعض ما يقال له فوارق وبعض ما يلتقى النظامان الاستعماريان فيه من نواح . ولا نقدم جديداً حينما يتعلق الأمر بالأنظمة إذ هى الأسس التى يقوم عليها الاتحاد ، وفرنسا تقدر الفوارق والاتجاهات فى الاتحاد السوفييتى ولكنها تعجب من الأنظمة كدعامة للوحدة ، فدستور السوفييت يقول : —

« بأن الدولة اتحادية تقوم على أساس الاتحاد الاختيارى بين الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية المتساوية فى الحقوق » .

وهذا نص مشجع لأن تأخذ به فرنسا فى نظامها الجديد خصوصاً وأن معنى الاختيار غير معلوم لدى الروس .

إذ لا يذكر العالم أن إحدى الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى جاءت إلى الاتحاد وانضمت إليه باختيارها ، وإنما دخلت الاتحاد بعد معارك دموية وقتال استمر طويلا ، ولذلك لن يكون هناك اختيار فى الاتحاد الفرنسى كما قلنا .

وينص الدستور السوفييتى على حق تقرير المصير ويعترف لكل جمهورية بأنها ذات سيادة ، ولكنه يقيدها فى المادة ١٤ من الدستور نفسه وفيها كل ما يهدم شخصية واستقلال وسيادة الجمهوريات المقول بأنها مستقلة وذات سيادة . وهذا النص يجعل حق تقرير المصير غير موجود ، ولذلك سنراه فى دستور الاتحاد الفرنسى وستأخذ به حكومة الهند عند مواجهة دولة باكستان الإسلامية ، وستتمسك به كل دولة اتحادية حينما ترى إلى السيطرة والتحكم فى مصير الأمم الإسلامية .

فمن المفيد أن نعرض هذه المادة مع بعض التفصيل ليستيقظ الغافلون بمصر : فهذه المادة تجمع طائفة من الأمور الهامة الحيوية لكل شعب منها ما هو سياسى وعسكرى واقتصادى ومنها ما هو ثقافى وتشريعى . فإذا بحثت عن الباقى من سيادة جمهوريات الاتحاد المستقلة وجدته ضئيلا بحيث لا يصح أن يقارن بالسيادة التى تتمتع بها أية ولاية داخل نظام الولايات المتحدة الأميركية .

فإذا سلمنا بأن حكومة الاتحاد ترى أن من حقها عقد المعاهدات وحصر التمثيل السياسى فيها وتسلم قضايا السلم والحرب وتنظيم الدفاع وقيادة القوات المسلحة وحماية سلامة الدولة المستقلة ، فإن هذه المادة تضيف أشياء أخرى تجعل النشاط الاقتصادى بأكمله خارج نطاق الجمهورية المستقلة ، وبهذا يصبح الاستقلال وهمياً ولا فائدة منه ؛ إذ تخضع المشاريع الصناعية والزراعية وإدارة المصارف ووسائل النقل والمخابرات ونظام النقد والتأمين وعقد القروض وكل ما يتعلق باستثمار الأراضى واستثمار الغابات ومساقط المياه فى يد حكومة الاتحاد .

وعلاوة على ذلك يسلب من الجمهوريات سلطتها على كل شؤون التعليم والثقافة ، ويسلبها حقها فى التشريع الداخلى الصرف ، إذ تبقى سلطة حكومة الاتحاد هى العليا فى كل ميادين العارف والصحة ، ويخضع المحاكم والقوانين من مدنية وغيرها حتى قانون الجنسية وإقامة الأجانب وتنقلاتهم لحكومة الاتحاد ؛ هذا مع قرار الاتحاد بأن لكل جمهورية دستورها الخاص بها ، وهنا تهزأ حكومة السوفييت بالعالم حينما تقول :

إن لكل دولة من الجمهوريات المستقلة مطلق الحرية فى أن تنفصل عن الاتحاد السوفييتى .

ومن قبيل تحصيل الحاصل أن يقرر الدستور السوفييتى أنه فى حالة التعارض بين القانون الخاص بأية جمهورية مستقلة والقانون الاتحادى وجب على الحكومة المستقلة تنفيذ قانون الاتحاد ، فلا توجد هيئة عليا كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية للفصل فى تنازع الاختصاص أو تفسير الدستور .

من هذا نفهم ولع الفرنسيين بالاتحادية وأنهم بعد أن قلبوا أنظمة الاستعمار وأساليبه من أمريكية وبريطانية وبرتغالية وهولندية وجدوها لا تشفى غليلهم ووجدوا مع اختلاف الأهداف فى نظام الاتحاد السوفييتى ما يصح الأخذ به والسير عليه ، إذ فيه تأكيد لسيطرتهم وإبقاء لحكمهم .

ولذلك لم تخطىء النظر حينما جاهرنا بأن الأنظمة الاتحادية الفرنسية وفى بلاد السوفييت ومايجول بخاطر المندوس من إنشاء دولة اتحادية بالهند ، أنظمة وأسس رجعية تعسفية ، حينما يتعلق الأمر بمستقبل الشعوب الإسلامية وحريتها ، لأنها تعطى للاستغلال الاقتصادى والسيطرة والتحكم ثوباً جديداً .

أحمد رمزى